دور حاضنات الأعمال في دعم المشاريع المقاولاتية المحلية

محضنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية بسكرة نموذجا

أ. قرود علي، جامعة آكلي محند اولحاج البويرة
أ. كزيز نسرين، جامعة زيان عاشور الجلفة

الملخص: تسلط هذه الدراسة الضوء على دور حاضنات الأعمال في دعم المشاريع المقاولاتية المحلية من خلال دراسة حالة محضنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية بسكرة من خلال معالجتها كيفية مساهمة مشتلة المؤسسات لولاية بسكرة في دعم ومرافقة المشاريع المقاولاتية المحلية، كما هدفت إلى البحث في مضمون تفعيل الدور الذي يمكن أن تلعبه حاضنات الأعمال في دعم واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونجاحها وتطوير عملها لترقى على مكانة المؤسسات الناجحة التي تمثل نقطة انطلاق وإقلاع اقتصادي وفق مضامين التنمية المستدامة، وتحقيقا لهذا الهدف تم اعتماد الدراسة الميدانية للحاضنة محل الدراسة، وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن حاضنات الأعمال محل الدراسة ساهمت وبشكل فعال في احتضان ومرافقة المؤسسات المحتضنة المحلية

الكلمات الدالة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حاضنات أعمال، التنمية الاقتصادية، مشتله بسكرة.

Abstract: This study highlights the role of business incubators in supporting local resisprojects through the study of the situation of small enterprises and medium for a state with sugar by addressing how the institutions ' nursery has contributed to the state Biskrain support and accompaniment of local resisprojects, as a goal to look at the content of activating the role that business incubators can play in supporting and sustaining small and medium enterprises and developing its work to advance the prestige of successful institutions that represent a starting point and economic takeoff in accordance with the contents of sustainable development, and to this end Adoption of the field study of the subject of study, the study concluded that the incubators in the study were actively involved in the incubation and accompaniment of local incubating institutions.

Keywords: small and medium enterprises, business incubators, economic development, and a Biskra nursery.

مقدمة:

يشكل تراجع أسعار النفط في أسواق الطاقة الدولية منذ النصف الثاني من سنة 2014، تحديا كبيرا للاقتصاد الجزائري للنهوض بمختلف القطاعات الاستراتيجية خارج قطاع النفط، حيث يعد دعم ومرافقة المشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة وتوسيعها وتطوير هياكلها، إحدى الأولويات التي ينبغي أن تحظى بقدر كاف من الاهتمام من اجل بناء نموذج تنموي مستدام لا يكون مرتبطا بأسعار النفط وتقلباتها الحادة في الأسواق العالمية، لما تحققه هذه المشاريع من مزايا تدفع بمسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتمثل حاضنات الأعمال أهم آلية في مجال دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة في مرحلة الانطلاق، وهذا ما أكدت عليه تجارب دولية عديدة من خلال نجاعتها في هذا المجال، ليس فحسب في تمكين هذه المؤسسات من تخطي صعوبات الانطلاق، بل في مختلف مراحل إنشاء هذه المشروعات أو حتى تطويرها

من الفكرة الإبداعية إلى تجسيدها على أرض الواقع، وتغذيتها بمقومات التنافسية والاستمرار، حيث توجهت الجزائر مع تسعينيات القرن الماضي نحو سياسة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بعد فشل المؤسسات العمومية ذات الحجم الكبير، وتوج ذلك بإصدار قانون خاص بهذا التصنيف من المؤسسات في سنة 2001 (قانون رقم 18-01) ومما تضمنه هذا القانون التوجيهي إقامة هياكل دعم ومرافقة، أبرزها مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات.

وقد سعت الجزائر ممثلة في الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وضع الأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية الأزمة لإنشاء وإقامة حاضنات الأعمال على شكل محاضن (مشاتل)المؤسسات ومراكز التأهيل وقد تمثل هذا في الإطار القانوني في المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير 2003 والذي يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، وتجدر الإشارةإلىأن المشرع الجزائري بناء على المشرع الفرنسي، قد ضمن مفهوم المحاضن في المشاتل، والتي تهدف إلى مساعدة ودعم إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

<u>الإشكالية:</u> ضمن ما تقدم تعالج هذه الورقة البحثية موضوع دور حاضنات الأعمال في دعم المشاريع المقاولاتية على المستوى المحلي من خلال دراسة حالة مشتلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية بسكرة، وذلك بغرض التعرف على أهم آليات الدعم والمرافقة، واهم الخدمات المقدمة من محضنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأصحاب هذه المشاريع على مستوى ولاية بسكرة، وفي هذا الإطار تعالج هذه الدراسة إشكالية أساسية هي:

- **كيف تساهم مشتلة المؤسسات لولاية بسكرة في دعم ومرافقة المشاريع المقاولاتية المحلية؟**

<u>أهداف الدراسة:</u> تهدف هذه الدراسة إلى البحث في مضمون تفعيل الدور الذي يمكن أن تلعبه حاضنات الأعمال في دعم واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونجاحها والأثر الذي يمكن أن تحدثه لتحقيق التنمية المستدامة فضلا عن إبراز دور حاضنات الأعمال في دعم ومرافقة المشاريع المقاولاتية، من خلال دراسة حالة محضنة المؤسسات لولاية بسكرة والوقوف على مدى نجاحها في مرافقة المؤسسات المحتضنة.

<u>أهمية الدراسة:</u> تستمد هذه الدراسة أهميتها من العلاقة التشابكية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال من خلال الدور الذي تضطلع به حاضنات الأعمال كنموذج في استقبال ومرافقة ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بهدف إنجاح هذه المشاريع واستمرارها، ولما لهذا الأخير في توفير مناصب عمل ودفع عجلة التنمية ودعم جهود التنويع الاقتصادي.

محاور الدراسة– تحقيقا لهذا الهدف إضافة إلى توضيح واقع حاضنات الأعمال في الجزائر وأسباب وعوائق انتشارها، يمكن تحديد المحاور التالية:

المحور الأول– جوانب نظرية لحاضنات الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني–دور حاضنات الأعمال في دعم المشاريع المقاولاتية المحلية: دراسة حالة مشتلة المؤسسات لولاية بسكرة.

المحور الأول: جوانب نظرية لحاضنات الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد المحركات الرئيسية الرائدة في التنمية وتمثل الاتجاهات الحديثة التي برزت بديل إستراتيجي بالنسبة للاقتصاد المعاصر، كما تعتبر النواة الأساسية لبناء اقتصاد يساهم في امتصاص البطالة ويسرع من وتيرة النمو، وذلك نظرا لقدرتها على خلق فرص عمل أكثر استمرارية فضلا عن تنمية الابتكارات وترقية روح المبادرة الفردية، ونظرا للبيئة التنافسية الحادة التي تحيط بها، يتطلب الأمر توفير حاضنات أعمال تعمل على استمراريتها ومرافقتها والسهر على نجاحها وتذليل العقبات التي تواجهها.

أولا– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية

1. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تنبثق الخلفية الإشكالية لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الدور والأهمية الذي تلعبه هذه المؤسسات على مستوى مختلف الاقتصاديات في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بل وحتى داخل الدول نفسها، لكن يجمع أغلب الاقتصاديين على أنه رغم صعوبة ضبط هذا المفهوم إلا أنه يمكن التوصل إلى محاولات لتعريفه بناءا على مجموعة من المعايير كحجم رأس المال المستثمر، عدد العمال، الهيكلة المالية للأصول، طبيعة الملكية والمسؤولية والإدارية، رقم الأعمال، القيمة المضافة[1]...

اصدر الاتحاد الأوربي تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توصيات المفوضية في أفريل1996، واعتمد في ذلك على معيار عدد العمال والإيراد السنوي أو إجمالي الأصول، إضافة إلى معيار الاستقلالية، وحسب هذا التعريف فإن المؤسسة الصغيرة هي"المؤسسة التي تضم أقل من50عاملا ويكون رقم أعمالها أقل من7مليون أورو أو إجمال أصولها أقل من 5مليون أورو". أما المؤسسة المتوسطة فهي" تلك المؤسسة التي يتراوح عدد العاملين فيها من 50 إلى250عامل، ويكون رقم أعمالها أقل من 40مليون أورو أو إجمالي أصولها أقل من 5مليون أورو[2]".

بعد توقيع الجزائر على الميثاق العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000، ومحاولتها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وضعت الجزائر تعريفا محدد للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة،وذلك من خلال القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عرفت المؤسسة الصغيرة بأنها "المؤسسة التي تشغل من 10إلى 49عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200مليون دينار أو لا يتجاوز المجموع السنوي لميزانيتها 100مليون دينار[3]".أما المؤسسة المتوسطة فهي" المؤسسة التي تشغل من 50إلى 250عاملا، وتحقق رقم أعمال محصور بين200 مليون دينار و2 مليار دينار، أو يكون المجموع السنوي لميزانيتها محصور بين 100و500 مليون دينار"[4]. ويمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا التعريف في الجدول التالي:

جدول رقم(01) تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري.

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع الأصول
مصغرة	01 - 09	أقل من 20 مليون دج	لا يتجاوز 10 ملايين دج
صغيرة	10 - 49	أكبر من 200 مليون دج	100 مليون دج
متوسطة	50 -250	من 200 مليون دج- 02مليار دج	100-500 مليون دج

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد77، ديسمبر 2001، ص06.

2. **خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص والسمات التي تميزها عن غيرها من المؤسسات، والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية[5]:
   - الجمع بين الإدارة والملكية حيث يكون صاحب المشروع هو نفسه مدير المشروع؛
   - يغلب على أنشطتها طابع الفردية في مجال الإدارة، التخطيط والتسويق؛
   - تتميز بالمرونة وسهولة اتخاذ القرارات وقصر السلم الإداري كونها تدار غاليا من طرف شخص واحد مسؤول إداريا، ماليا وفنيا؛
   - بساطة التكنولوجيا المستخدمة نظرا لضعف القدرة المالية لمالك المشروع الصغير؛
   - المرونة والقدرة على التكيف مع تغيرات السوق ومواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات وفترات الركود الاقتصادي، والتحول بسرعة من نمط إنتاجي إلى أخر؛
   - تتبع عادة استراتيجية التركيز على نوع محدد من المنتجات وهذا ما يساعد في تقليل تعقيد متطلبات إدارة المؤسسة؛

- الاعتماد على الموارد المحلية مما يساهم في خفض التكلفة الإنتاجية والاستخدام الأمثل للموارد المحلية.

3. **الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة قاطرة حقيقية للنمو في الاقتصاديات المعاصرة، فهي تمثل أحد البدائل الممكنة لتوفير مناصب شغل، خاصة أن مبدأ الملكية الخاصة من شأنه تحسين أدائها، ولذا فهي تحتاج إلى مراقبة ومرافقة مستدامين لأجل تخفيض معدل غلقها ووفياتها **وبهذا أصبحت** تلعب دورا فعالا في تحقيق التنمية نتيجة لقدرتها على الاستغلال الأمثل للطاقات والإمكانيات فضلا عن تطوير الخبرات والمهارات، كما أضحت تمارس في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي سواء الصناعي أو التجاري أو الزراعي أو المقاولاتي، ويمكن توضيح مدى أهمية ومزايا التي تحققها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ما يلي:

- المساهمة في توفير مناصب العمل: حيث ترتبط أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدور الذي تلعبه على مستوى الاستخدام، حيث أن لديها مساهمة كبيرة في الاستخدام وتعتبر مخزن العمالة وذلك لان هذه المؤسسات تستخدم تكنولوجيا تبلغ فيها كثافة اليد العاملة درجة كبيرة، وهو ما جعلها أداة فعالة لاستيعاب العرض المتزايد من القوى العاملة في بلدان عديدة، وخاصة في البلدان النامية التي كما هو معروف تتميز بالتوفر النسبي لليد العاملة على حساب رأس المال، التي من الأنسب لها الاعتماد على هذه المؤسسات كونها أقل امتصاصا لرأس المال وأكثر امتصاصا لليد العاملة،
- المساهمة في الدخل الوطني: تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على زيادة الدخل الوطني خلال مدة قصيرة نسبيا نظرا لسهولة إنشائها في فترة قصيرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة وبذلك كون دخولها بشكل أسرع في الدورة الإنتاجية، كما توفر سلعا وخدمات استهلاكية نهائية و وسيطة؛
- التجديد والابتكار ورفع الكفاءة الإنتاجية لتنمية القدرات التصديرية في الأسواق الخارجية؛
- المساهمة في تحقيق التنمية الإقليمية نظرا لقدرتها على الانتشار الجغرافي بسبب المرونة الكبيرة التي تتميز بها في اختيار أماكن توطنها؛
- المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي بإقامة ترابطات أمامية وخلفية مع المشاريع الكبرى، حيث تساهم في تلبية بعضا من احتياجات الصناعات الكبيرة سواء المادة الأولية أو توزيع منتجاتها، وكذلك تقديم الخدمات التشغيلية، كما تقوم باستخدام منتجات الصناعات الكبيرة لإنتاج منتجات نهائية؛
- تعبئة وتوظيف مدخرات الأفراد والاستفادة منها في الميادين الاستثمارية المختلفة نظرا لصغر متطلباتها الاستثمارية وبساطة تقنيات الإنتاج وسهولة الانضمام إليها؛

4. معيقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:رغم أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المعاصر، إلا أنها تواجه توليفة واسعة من المشكلات والصعوبات التي تعيق تطورها ونموها وتحد من إمكانية انطلاقها، ويمكن ذكر أهم هذه الصعوبات والمشكلات في النقاط التالية[6]:

- **الصعوبات والمشكلات التمويلية:** تعتبر مشكلة الحصول على التمويل من أبرز الصعوبات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة مراحل عمر المشروع ابتداء من مرحلة التأسيس إلى مرحلة التشغيل، ثم مرحلة التوسع والتطور، وبشكل عام يمكن القول أن هذه المشروعات تواجه صعوبات تمويلية بسبب حجمها(نقص الضمانات) وبسبب حداثتها(نقص السجل الائتماني)، وعليه تجد المؤسسات التمويلية المصرفية وغير المصرفية نفسها أمام جملة من المخاطر عند تمويل هذه المشروعات في مختلف مراحل نموها مما يجعلها تتجنب تقديم التمويل اللازم لهذه المشروعات؛
- **المشكلات والصعوبات التنظيمية والقانونية:** ترتبط هذه المجموعة من الصعوبات بالإجراءات والتعقيدات الإدارية الخاصة بالإنشاء، التسجيل، الترخيص، التشغيل، الضرائب، تراخيص التصدير والاستيراد وغيرها من التعليمات الصادرة عن مختلف الأجهزة الحكومية؛
- **المشاكل والصعوبات الفنية:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة كبيرة في الحصول على الرأسمال المادي مثله مثل رأس المال البشري، نتيجة محدودية مواردها المالية، وهو ماجعل حيازتها على المقدرات التكنولوجية ليس بالأمر السهل، ومالديها من معارف معرض للتجاوز وخاصة أنها لا تستطيع أن تساير اليقظة التكنولوجية، لذاك نجد أن معظم هذه المؤسسات تنشط في مجالات ذات تكنولوجية ضعيفة أو متوسطة؛
- **نقص الرشادة في التسيير:**إن ضعف التسيير وعدم فعاليته في مختلف المستويات يرجع بالأساس إلى افتقار معظم المسيرين للتفكير الديناميكي، الذي يمكن إحداث التغيير المناسب باستخدام الأساليب والمناهج الإدارية الحديثة بما يساير المنافسة غير المتكافئة من جهة، والتغيرات المتتالية للمحيط الاجتماعي والإداري والسياسي من جهة أخرى، حيث تعيش وتتطور هذه المؤسسات؛
- **المشاكل والصعوبات التسويقية:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلات على مستوى الأسواق المحلية والخارجية، والتي تختلف باختلاف نوع المؤسسة وطبيعة نشاطها، وتتمثل أهم هذه الصعوبات والمشاكل في ما يلي:
  - ✓ انخفاض الإمكانيات المالية، مما يؤدي غلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة عدم القدرة على توفير معلومات حول السوق وأذاق المستهلكين، إضافة إلى عدم القدرة على استخدام وسائل النقل المناسبة لتصريف المنتجات وعدم استخدام وسائل الإعلان والإشهار؛

- ✓ نقص الوعي التسويقي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاكتفاء بالخبرة والجهد الشخصي في إدارة النشاط التسويقي وعدم الاستشارة بالخدمات الاستشارية التسويقية؛
- ✓ عدم وجود شبكات تسويق ذات قدرة تنافسية عالية؛
- ✓ انخفاض جودة المنتجات في عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يصعب عملية تسويقها.

ثانيا- حاضنات الأعمال آليات عملها وعوامل نجاحها: اختلف الباحثون في تحديد الإطار المفاهيمي الخاص بمفهوم حاضنات الأعمال غير أن هناك إجماع وتأكيد على أنها البيئة المتكاملة من التسهيلات والآليات المدعمة لرواد الأعمال في إدارة وتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورعايتها لمدة محدودة بما يكفل لها فرص أكبر للنجاح، حتى تتمكن من البقاء والاستمرارية والنمو ويقلل من حجم المخاطر واحتمالات الفشل التي تصادفها، من خلال تهيئة كيان قانوني وفني ومالي يحتوي على تسهيلات مساعدة ولازمة ويتمتع بالإمكانيات والمعلومات والعلاقات التشابكية التي تساير متطلبات مرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو.

1. مفهوم حاضنات الأعمال: هناك العديد من المفاهيم المتعلقة بحاضنات الأعمال منها:

تعرف الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال(NBIA) حاضنات الأعمال بأنه "هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال الأعمال الجدد، وتوفر لهم الوسائل والدعم اللازمين(الخبرات، الأماكن، الدعم المالي) لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس، كما تقوم بعمليات تسويق ونشر منتجات هذه المؤسسات"[7]. كما تعرف على أنها" حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وأليات المساندة والاستشارة توفرها لمرحلة محددة من الزمن مؤسسة قائمة لها خبراتها وعلاقتها بين اللذين يرغبون في إقامة مؤسسة صغيرة بهدف تخفيف أعباء مرحلة الانطلاق"[8].وعرفت أيضا على أنها" منظومة متكاملة تعتبر كل مشروع صغير وكأنه وليد يحتاج إلى الرعاية الفائقة والاهتمام الشامل، ولذلك يحتاج إلى الحضانة تضمنه منذ مولده لتحميه من المخاطر التي تحيط به وتمده بطاقة الاستمرارية وتدفع به تدريجيا بعد ذلك قويا قادرا على النمو مؤهلا للمستقبل ومزودا بفعاليات وآليات النجاح"[9].

أوضح المشرع الجزائري حاضنات الأعمال وفق المرسوم78/03الصادر في فيفري 2003، المتضمن لقانون الأساسي لمشاتل المؤسسات "على أنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي تجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتهدف إلى مساعدة ودعم المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات لصغيرة والمتوسطة"[10].

من خلال ما تقدم يمكن القول أن حاضنات الأعمال هي عملية وسيطة بين مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو لمنشآت الأعمال من أجل تحويل المشروع إلى خطة عمل،والفكرة إلى منتج للتسويق، أي تحويل فكرة إلى هدف ليعود على المجتمع بالكثير من الفوائد، وهذه العملية أو الفكرة لابد أن تحتوي على تقديم أو تزويد المبادرين بالأدوات والمعلومات اللازمة لنجاح المشروع مما يجعلها تساعد على:

- تنويع النشاط الاقتصادي؛
- خلق فرص العمل وتكوين الثروة؛
- نشؤ التكنولوجيا، أي جعل حاضنات الأعمال مبتكرة للتكنولوجيا؛
- تخفيض وتذليل أخطار الاستثمار لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة مما يسهل عليها النشاط في بيئة تنافسية متميزة والتي يعرفها الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن.

2. أنواع حاضنات الأعمال: يمكن تقسيم حاضنات الأعمال إلى عدة أنواع حسب اختصاصها أو الهدف الذي تنشأ من أجله إلى الأنواع التالية[11]:

- **الحاضنة الإقليمية:** تخدم هذه الحاضنة منطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها وتعمل على استخدام الموارد المحلية من الخامات والخدمات واستثمار الطاقات البشرية العاطلة في هذه المنطقة أو خدمة أقليات معينة أو شريحة من المجتمع مثل المرأة.

- **الحاضنة الدولية:** تعمل هذه الحاضنة على استقطاب رأس المال الأجنبي وإدارة عمليات نقل التكنولوجيا، كما تهدف إلى تشجيع عمليات التصدير إلى لخارج.

- **الحاضنة الصناعية:** وهي التي تقام داخل منطقة صناعية بعد تحديد احتياجات هذه المنطقة من الصناعات المغذية والخدمات المساندة حيث يتم تبادل المنافع لكل من المصانع الكبيرة والمشروعات الصغيرة المنتسبة للحاضنة مع التركيز على المعرفة والدعم التقني من المصانع الكبيرة.

- **حاضنة القطاع المحدد:** تهدف هذه الحاضنة إلى خدمة قطاع أو نشاط محدد مثل البرمجيات أو الصناعات الهندسية على سبيل المثال، وتدار بواسطة خبراء متخصصين بالنشاط المراد التركيز عليه.

- **حاضنة التقنية:** تتميز المشروعات الصغيرة داخل الحاضنة بمستوى التقنية المتقدم مع استثمار تصميمات متقدمة لمنتجات جديدة غير تقليدية مع امتلاكها لمعدات وأجهزة متقدمة.

- **الحاضنة البحثية:** عادة ما تكون هذه الحاضنة داخل حرم جامعي أو مركز أبحاث لتطوير أفكار وأبحاث وتصميمات أعضاء هيئة التدريس بالإضافة للاستفادة من الورش والمعامل المتوفرة بالجامعة.

- **الحاضنة الافتراضية:** هي حاضنة بدون جدران، حيث يتم تقديم خدمات الحاضنة المعتادة باستثناء احتضانها بالعقار الذي يتوفر بالأنواع السابقة، وتعد مراكز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالغرف التجارية الصناعية مثالا جيدا للحاضنات الافتراضية.
- **حاضنة الإنترنت:** تعرَّف من حيث المبدأ أنها مؤسسة تساعد شركات الإنترنت والبرمجيات الناشئة على النمو حتى الوصول لمرحلة النضج.

3. أهداف حاضنات الأعمال:تهدف حاضنات الأعمال أساسا إلى احتضان المؤسسات الصغيرة المتميزة وتقديم كافة الخدمات والمساعدات المرتبطة بمرحلة التأسيس والنمو، بالإضافة إلى ذلك تهدف حاضنات الأعمال إلى دعم التنمية الاقتصادية، وتنمية روح المقاولة والمخاطرة لدى المستثمرين ورجال الأعمال الجدد، وإجمالا يمكن تقسيم أهداف حاضنات الأعمال كما يلي:

أ- **الأهداف المرتبطة بالمؤسسات الناشئة[12]:**

- خلق مشروعات إبداعية جديدة والمساعدة في توسعة المشروعات القائمة؛
- مساعدة أصحاب الابتكارات على تحويل أفكارهم إلى منتجات أو نماذج أو عمليات قابلة للتسويق؛
- تقليل مخاطر الأعمال والتكاليف المرتبطة بالمراحل الأولى لبداية النشاط؛
- تقليل الفترة الزمنية اللازمة لبداية المؤسسة وتطوير إنتاجها؛
- إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية والمالية والإدارية والقانونية التي تواجه المؤسسة؛
- زيادة معدلات النجاح، تشجيع الأفكار المتميزة وضمان ديمومة المؤسسات المحتضنة؛
- تدعيم مفهوم التعاون بين المشروعات؛
- المساعدة في إقامة مشاريع إنتاجية تعمل عل تقديم خدماتها للمجتمع وتوفير المناخ والإمكانات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- ربط المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالقطاعات الإنتاجية.

ب- **الأهداف المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية[13]:**

- خلق وزيادة فرص العمل، خصوصا بالنسبة لذوي الكفاءة والمواهب؛
- زيادة عدد المؤسسات وتشجيع الصناعات خصوصا القائمة على التكنولوجيا الحديثة، مما يؤدي إلى إنعاش تنمية الاقتصاد الوطني؛
- رفع معدلات الدخل في المجتمع المحلي وبالتالي رفع المستوى المعيشي؛

- تدعيم المؤسسات التي تحتاج إليها الأسواق المحلية وتحديد الأماكن المناسبة لإقامة مثل هذه المؤسسات؛
- تسويق الأبحاث والدراسات التي تقوم بها الجامعات ومراكز البحث العلمي والقيام بدور المختبرات التجريبية اللازمة لتطوير أفكار الأكاديميين والباحثين في الجامعات ومراكز الأبحاث قبل تبنيها تجاريا؛
- توجيه الشباب ورجال الأعمال نحو المشاريع عالية التكنولوجيا؛
- تدعيم جهود التعاون والتنسيق بين القطاع الخاص والجامعات ومراكز البحث والتطوير والهيئات الحكومية؛
- نقل التقنية من الجامعات ومراكز البحث وتبنيها للأغراض التجارية؛
- تنمية روح المخاطرة وثقافة التقاول في المجتمع؛
- القيام بدور مراكز التدريب للأكاديميين والباحثين في الجامعات ومراكز الأبحاث قصد تدريبهم وتزويدهم بالمهارات الأساسية اللازمة لإدارة الأعمال.

4. مراحل حاضنات الأعمال: إن العنصر السابق تكلمنا فيه عن الهدف الأساسي لحاضنات الأعمال بشكل عام هو الوصول إلى مرحلة النضج التام في بيئة العمل، ومرافقة المنشآت مرافقة إيجابية تمكنها من الاعتماد على نفسها في الحصول على التمويل وتقديم خدمات متكاملة سواء كانت مالية، فنية إدارية، بشكل دائم، بحيث يكون لها اثر إيجابي على التنمية الاقتصادية بشكل عام، وحتى يتم تحقيق ذلك فإن أي حاضنة تعتبر كأي مشروع يتم التفكير فيه سواء من ناحية توليد الفكرة مرورا بدراسة الجدوى الاقتصادية وانتهاء بتسجيل المشروع يمر بمجموعة من المراحل يمكن حصرها في ما يلي:

أ- **المرحلة الأولى– مرحلة الدراسة والمناقشة الابتدائية والتخطيط:** ويتم من خلال هذه المرحلة التأكد من:

- جدية صاحب الفكرة أو المشروع، ومدى انطباق معايير الاختيار على المستفيدين ومشروعاتهم؛
- قدرة فريق العمل المقترح على إدارة المشروع؛
- نوعية وطبيعة الخدمات التي يتطلبها المشروع من الحاضنة وقدرة الحاضنة على توفيرها؛
- الدراسة التسويقية والخطط التي تتضمن قدرة المنتج على الدخول للأسواق؛
- الخطط المستقبلية لتوسعات المشروع.

ب- **المرحلة الثانية– مرحلة إعداد خطة المشروع:** في ضوء النتائج المتوصل في المرحلة الأولى أثناء إعداد ودراسة جدوى المشروع اقتصاديا وفنيا وتسويقا، يقوم المستفيد بإعداد خطة المشروع.

ج- **المرحلة الثالثة– مرحلة الانضمام للحاضنة وبدء النشاط**

في هذه المرحلة يتم التعاقد مع المشروع، ويخصص له مكان مناسب طبقا لخطته.

د- **المرحلة الرابعة– مرحلة نمو وتطوير المشروع:** ويتم من خلالها متابعة أداء المؤسسات التي تعمل داخل الحاضنة ومعاونتها على تحقيق معدلات نمو عالية من خلال المساعدات والاستشارات من الأجهزة الفنية المتخصصة المعاونة بإدارة الحاضنة، علاوة على المشاركة في الندوات وورش الأعمال والدورات التدريبية التي تتم داخل الحاضنة بالتعاون مع المؤسسات المعنية.

ه- **المرحلة الخامسة– مرحلة التخرج من الحاضنة:** وهي المرحلة النهائية بالنسبة للمشروعات داخل الحاضنة، وتتم عادة بعد تتراوح سنتين إلى ثلاث سنوات من قبول المشروع، وذلك طبقا لمعايير محددة التخرج، حيث يتوقع أن يكون المشروع قد حقق قدرا من النجاح والنمو، وأصبح قادرا على بدء نشاطه خارج الحاضنة بحجم أعمال أكبر.

5. عوامل نجاح حاضنات الأعمال: لتحقيق الأهداف الأساسية لحاضنات الأعمال مرورا بمختلف المراحل السابقة، يجب أن يتم مراعاة جملة من العوامل والمحددات التي تساهم في نجاحها وتدعم استمرارية نشاطها وآليات عملها، من أجل لعب دور المرافق الحقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن ذكر أهم هذه العوامل في ما يلي[14]:

- توفير بيئة عمل مناسبة تساعد المؤسسات الصغيرة على التطور والنمو لاسيما أن هذه الأخيرة ستبقى لفترة طويلة في الحاضنة، التي تكتسب من خلالها الخبرات والمعلومات التي تؤهلها للخروج والمنافسة في السوق؛

- تحديد الهدف الرئيسي الذي تسعى الحاضنات إلى تحقيقه سواء كان الهدف من التأسيس تحقيق الربح أو الهدف خدمة المجتمع، من حيث تقديم المساعدة على تطوير وتنمية مشاريع جديدة بهدف المساعدة في توفير فرص عمل للعاطلين والمساهمة في تقليل نسبة البطالة؛

- العمل على تحديد الشروط الواجب توفرها في المشروعات التي تعمل الحاضنات على استضافتها وتحديد نوعيتها، وهذا يساعدها على توفير الخدمات المناسبة لها مما يساهم في تحقيق أهداف الحاضنة؛

- تحديد نوعية الخدمات التي ستعمل الحاضنة على توفيرها للشركات سواء كانت فنية، إدارية ومالية؛

- التركيز على تقديم التمويل اللازم للرياديين، حيث تشكل عقبة التمويل الحاجز الكبير أماما تحويل أفكارهم إلى مشاريع قيد التنفيذ؛
- إن مدير الحاضنة له الأثر المباشر على نجاح الحاضنة والمشروعات الملتحقة بها، فعليه العمل والتفاهم مع أصحاب المشروعات وعلى مساعدتهم على تطوير مشروعاتهم، فإدارة الحاضنات تحتاج إلى شخصية خاصة تتمتع بالخبرة العملية والقيادية والقدرة على التعامل مع الأفراد وتكوين شبكات العلاقات بشكل دائم وناجح؛
- العمل على أن تكون الحاضنات محل مشاركة بين مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص لأن الدعم المعنوي والمادي المطلوب يصبح أيسر وأكثر فاعلية؛
- وجود وانتشار ثقافة العمل وروح المقاولتية، فتنمية المشروعات الصغيرة لا يمكن أن تزدهر إلا في مجتمع تتوفي فيه روح الريادة وحب العمل الحر؛
- وضع معايير محددة عند اختيار المؤسسات لاحتضانها، تتناسب مع الظروف المحلية ومراعاة الجدوى الاقتصادية، وإمكانات توسعها المستقبلية بما في ذلك زيادة القيمة المضافة المحلية، وتحسين القدرة على التصدير ومراعاة الظروف البيئية.

المحور الثاني: دور حاضنات الأعمال في دعم المشاريع المقاولاتية المحلية: دراسة حالة مشتلة المؤسسات لولاية بسكرة

تعد حاضنات الأعمال من الآليات الهامة والمتطورة في والوقت الراهن، التي تستطيع المساهمة الفعالة في القضاء على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المواجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في كل دول العالم خاصة في البلدان النامية على غرار الجزائر، وسنخص في دراستنا هذه دراسة حال مشتلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية بسكرة (محضنة بسكرة) بغية التعرف على دورها في دعم ومرافقة المشاريع المقاولاتية على المستوى المحلي، ومساهمة هذه الأخيرة في توفير فرص عمل، لكن قبل هذا وجب عليا التطرق واقع حاضنات الأعمال في الجزائر وأسباب تأخر انطلاقها وعوائق انتشارها.

أولا–واقع حاضنات الأعمال في الجزائر وأسباب تأخر انطلاقها وعوائق انتشارها:

1. حاضنات الأعمال وفق المشرع الجزائري:

نتيجة للنجاح الكبير والملموس الذي حققته حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة في الدول التي أخذت بمفهوم حاضنات الأعمال، فقد ارتأت الجزائر أيضا أن تأخذ بهذا المفهوم الجديد سعيا منها

إلى تنمية ثقافة العمل الحر وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يمثل أهمية إستراتيجية قصوى في ظل الظروف الراهنة، وفي هذا الإطار سعت الجزائر إلى وضع الأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية الأزمة لإنشاء حاضنات الأعمال.

بناءا على المشرع الفرنسي، ضم المشرع الجزائري مفهوم المحاضن (الحاضنات) في المشاتل، هذه الأخيرة تم تعريفها وفقا للمرسوم التنفيذي 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 هـ الموافق فيفري لـ 25 فيفري 2003م المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات على أنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتهدف إلى مساعدة ودعم إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[15]، حيث يوجد حاليا في الجزائر 12 مشتلة مؤسسات: 4 منها بدأت نشاطها في سنة 2009 وهي:وهران، عنابة، برج بوعريريج وغرداية، أما الباقي بدأت نشاطها في سنة 2013 وهي: باتنة، بسكرة، خنشلة، أم البواقي، ميلة، أدرار، البيض و سيدي بلعباس.[16]وتتخذ المشاتل إحدى الأشكال التالية:

- المحضنة: وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛
- ورشة الربط: وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية؛
- نزل المؤسسات: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث؛

يلاحظ أن المشرع الجزائري قسم أشكال المشاتل حسب نوع القطاع الذي تنتمي إليه المشاريع، فالمحاضن (الحاضنات) تختص بالمؤسسات العاملة بقطاع الخدمات، بينما نزل المؤسسات تتكفل بالمؤسسات العاملة بميدان البحث، الأمر الذي يختلف عن المفاهيم المعمول بها في الدول المتقدمة والدول النامية، حيث نجد أن تسمية الحاضنات لا تقتصر فقط على قطاع الخدمات بل تشمل جميع أنواع القطاعات، وتحتضن بشكل أكثر بقطاع البحث والتكنولوجيا.

كما بين المشرع الجزائي أشكال و أنواع حاضنات الأعمال، والهيئات العامة والمنظمات التي تديرها فقد تكون حاضنة الأعمال عامة أو خاصة، مؤسسة صناعية أو تجارية، مؤسسة هادفة أو غير هادفة للربح، حيث يحدد عدد المؤسسات الصغيرة داخل الحاضنة ما بين 20 إلى 50 مؤسسة، فكلما زاد العدد كلما تعقدت الإدارة لكن في نفس الوقت يساهم في رفع مردودية الحاضنة.

2. حاضنات الأعمال في الجزائر أسباب تأخر الانطلاق وعوائق الانتشار: ترجع أسباب تأخر انطلاق مشاريع حاضنات الأعمال في الجزائر إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي مرت بها

الجزائر في السنوات الماضية والتي لم تسمح ببروز وعي سياسي واقتصادي لأهمية هذه الأدوات الجديدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإجمالا يمكن حصر العوامل والأسباب التي أدت إلى تأخر انطلاق مثل هذه المشاريع في النقاط التالية:

- تأخر صدور القوانين والمراسيم المنظمة لنشاط حاضنات المؤسسات حيث كان صدور أولى المراسيم في سنة 2003؛
- ضعف الوعي السياسي والاقتصادي بأهمية حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- المشاكل والعقبات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والتي دفعت الهيئات الوصية إلى صرف للمجهودات في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دون الاهتمام الجدي بآلية حاضنات الأعمال؛
- نقص الإطارات والكفاءات اللازمة لإدارة وتسيير الحاضنات؛
- العقبات والعراقيل البيروقراطية التي لا تزال تعاني منها الإدارات والهيئات العمومية في الجزائر، والتي تشكل أهم عائق في إنشاء الحاضنات؛

من جهة أخرى هناك عدة عوائق تؤثر في انتشار مفهوم حاضنات الأعمال في الجزائر أهمها:

- ضعف التنسيق بين مختلف هيئات التنمية بما في ذلك بين الجامعات ومؤسسات البحث من جهة وقطاع الإنتاج من جهة أخرى، وكذلك فيما بين مؤسسات التمويل والأبحاث والاستشارات؛
- ضعف مشاريع تنمية روح الريادة حيث أن المهارات الريادية لا تزال خاملة وغير مستغلة بينما تنتشر ذهنية الريع والاستثمار سريع المردود؛
- مشكل العقار: الحاضنة كأي مؤسسة اقتصادية تحتاج إلى عقار لإقامتها وفي ظل الوضعية الحالية للعقار، سيحد ذلك من تطور الحاضنات في الجزائر خاصة حاضنات الأعمال التي تهدف إلى الربح؛
- التمويل: بما أن الحاضنة ليست جهة تمويلية وإنما تعمل على الربط بين المؤسسات التي تنتسب لها والمؤسسات المالية والمصرفية، وفي ظل الوضعية الحالية للمؤسسات المصرفية الجزائرية، وكون

تمويل المؤسسات المحتضنة يلعب دورا هاما في نجاح الحاضنة، سيؤثر ذلك سلبا على نجاح الحاضنات في الجزائر.[17]

ثانيا–مشتلة المؤسسات لولاية بسكرة (المهام والخدمات المقترحة):

يبلغ عدد المشاريع المحتضنة من قبل مشتلة المؤسسات لولاية بسكرة 28 مشروعا سنة 2016 (كما هو موضح في الجدول رقم 02)، وتقدر نسبة الاحتضان لهذه المشاريع بـ 96%، بمشاركة نسويةتصل 24%، بينما بلغت 30 و29 مشروعا محتضن سنتي 2015 و2014 على التوالي، بنسبة احتضان تقدر بـ 100%، ومشاركة نسوية تقدر بـ 14% لكل من سنة 2015 و2014كل على حدى[18]، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (02): عدد المشاريع المحتضنة ونسبة الاحتضان ونسبة المشاركة النسوية

السنة	عدد المشاريع المحتضنة	نسبة الاحتضان	نسبة المشاركة النسوية
2014	29 مشروع	%100	%14
2015	30 مشروع	%100	%14
2016	29 مشروع	%96	%24

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات المقدمة من خلال مقابلة مع نائب مدير مشتلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولاية بسكرة.

وتستفاد هذه المشاريع من المرافقة والاحتضان في مختلف مراحل إنشائها أو حتى تطويرها من الفكرة الإبداعية إلى غاية تجسيدها على أرض الواقع، ونعرض فيما يلي أهم المهام الموكلة لمشتلة المؤسسات، وكذا الخدمات المقترحة من قبلها والتي يمكن لأصحاب المشاريع الاستفادة منها:

1. **مهام مشتلة المؤسسات لولاية بسكرة:** من بين مهام مشتلة المؤسسات "محضنة بسكرة" نذكر ما يلي:

- استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات حديثة النشأة لفترة معينة، وكذا حاملي المشاريع والمستثمرين في شتى المجالات طيلة أيام الأسبوع من الثامنة صباحا حتى الرابعة والنصف مساءا ماعدا يومي الجمعة والسبت؛
- تسيير وإيجار المكاتب حيث توفر محضنة بسكرة 29 مكاتب مريحة 13 –11,56 متر مربع، مجهزة بكل متطلبات المكتب: مكتب ،كرسي، خزانة للوثائق، 2 كراسي للزوار، و مكيف الهواء، بالإضافة إلى الانترنت، استقبال الاتصالات الهاتفية و خدمات والفاكس، ويقدر سعر الإيجار

الشهري بـ 5000دينار، وهناك مكتب مشترك مع سعر الإيجار يقدر بـ 4000 دينار شهريا لكل مشروع؛

- تقديم خدمات وإرشادات خاصة واستشارات في جميع الجوانب الاقتصادية، القانونية، التجارية...إلخ؛
- إعداد مخطط الأعمال (الدراسة التقنية الاقتصادية) بمبلغ يقدر بـ 30.000 دج؛
- إقامة دورات تكونية لصالح حاملي المشاريع وكذا أصحاب المؤسسات؛
- التمهيد للحصول على براءة الاختراع مع " INAPI" ؛
- تثمين نتائج البحث العلمي مع "ANVREDET"؛
- تلبية احتياجات حاملي الأفكار المبتكرة مع مراكز البحث العلمي والتكنولوجي؛
- رصد ومتابعة المشاريع المحتضنة؛
- تسهيل تعاملات حاملي المشاريع من خلال إضفاء التعامل الرسمي مع المؤسسات المالية وأجهزة الدعم والمساعدة؛
- إعداد ملف حامل المشروع للجنة اختيار وانتقاء المشاريع؛
- في إطار تسيير المكاتب تتولى المشتلة احتضان حاملي المشاريع بوضع مكاتب تحت تصرفهم تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة واحتياجات المشروع مجهزة بوسائل الإعلام الآلي؛

وفي ما يخص شروط تقديم الخدمات، تقدم المشتلة التوطين* الإداري والتجاري للمؤسسات حديثة النشأة وللمتعهدين بالمشاريع، وتضع تحت تصرف المؤسسات المحتضنة خدمات مشتركة من استقبال المكالمات الهاتفية والفاكس توزيع وإرسال البريد وكذا طبع الوثائق، استهلاك الماء والغاز، وتتولى المشتلة فيما يخص الاستشارة المقدمة للمؤسسات مرافقة ومتابعة أصحاب المشاريع قبل إنشاء مؤسساتهم وبعده.[19]

كما تؤدي مشتلة المؤسسات محضنة بسكرة دور الوسيط بين حاملي المشاريع و الأشخاص الراغبين في إقامة شراكة المساهمين.

2. الخدمات المقترحة:من بين الخدمات المقترحة من قبل مشتلة المؤسسات "محضنة بسكرة" لفائدة أصحاب المشاريع ما يلي:

- مكاتب للإيجار بسعر رمزي ومساحات مناسبة؛
- أثاث مكتبي، و أجهزة إعلام ألي ، أجهزة تكييف، انترنت فائقة السرعة سلكية ولا سلكية؛
- هاتف، فاكس وكل خدمات الطباعة والنسخ...إلخ؛

*__التوطين:__ هو عبارة عن توفير مقر إداري وتجاري لحاملي المشاريع والمؤسسات المنشأة حديثا لمدة محددة مع مرافقة عملية.

- قاعة اجتماعات وتكوين بها 25 كرسي مجهزة بجهاز إسقاط؛
- قاعة وسائل مشتركة بها: 3 طاولات قراءة لأربعة أشخاص، مكتبة ثرية ومتنوعة، طاولة اجتماع لأصحاب المؤسسات لـ 6 أشخاص لعقد اللقاءات المشتركة؛
- فضاء للمؤسسات المستحدثة في التكنولوجيا الحديثةSTART-UP؛
- تكوين في مجالات مختلفة تحت إشراف خبراء ذوي كفاءات عالية.[20]

ثالثا- حاضنات الأعمال ودورها في توفير فرص العمل:

تسعى حاضنات الأعمال لتشجيع المجتمع المحلي بالولاية على الشروع في إقامة مشاريعهم الخاصة ودعم الشركات الناشئة في تطوير منتجاتها المبتكرة من خلال توفير الدعم الفني وذلك للنهوض بالصناعات المحلية، كما تهدف لتغيير نظرة المجتمع تجاه المبادرة الشخصية والابتكار والمخاطرة بالإضافة إلى تشجيع روح المبادرة لدى أفراده وخلق فرص عمل جديدة، والجدول التالي يوضح المشاريع المقاولاتية المحتضنة من قبل مشتلة المؤسسات لولاية بسكرة سنة 2016 والمقدر عددها بـ 28 مشروع:

جدول رقم(03):يوضح المشاريع المحتضنة لسنة 2016.

تسمية المؤسسة	رقم المكتب
الإنتاج السمعي البصري	01
الإنتاج الإعلامي	02
وحدة تحويل البطاطا ومشتقاتها	03
وحدة إنتاج عصير الفواكه ش.ذ.م.مفيسيرا	04
مؤسسة للصحافة والإعلام الرفيق للاعلام والاتصال	05
SARL MERY-BIOوحدة صناعة وتحويل المواد البلاستيكية المسترجعة والغير مسترجعة	06
وحدة تركيب معدات التبريد والتكيف	07
وحدة ش.ذ.م.م عين الكرمةلإنتاج الشبكات الملحومة وأسلاك الربط	08
مؤسسة جهوية لتهيئة وتعبئة وتغليف كل انواع الخضر والفواكه وتحويل التمور	09
وحدة صناعة حديدية وبناء الهياكل الفولاذية	10

مكتب للدراسات التقنية في مجالي الجيولوجيا والبيئة	11
وحدة صناعة الهياكل الفلاحية	12
مؤسسةNMP للإعلام	13
شركة NESSMAالنظافة الصيانة التهيئة والتطهير	14
مكتب دراسات البيئة وحمايتها	15
تطوير التمور ومشتقاته والسياحة الواحاتية	16
مؤسسة النظافة والتطهيرENED	17
مكتب الدراسات البيئية	18
تعليب وتغليف ومعالجة الملح الغذائي	19
مكتب دراسات تقنية ومتابعة الأشغال	20
مكتب دراسات تقنية ومتابعة الأشغال العمومية	21
توضيب منتوجات فلاحية توضيب وتغليف منتوجات مواد غذائية	22
مزرعة لتفريخ السمك وتدوير المياه واستغلالها للسقي ومرافقة المزارعين في تربية الأسماك	23
وحدة لصناعة الأسلاك الكهربائية والهاتفية	24
الدعاية والاعلان	25
وحدة صناعة قوالب وهياكل فنية من الخشب	26
حديقة تسلية	27
وحدة انتاج الشبابيك الحديدية	28

المصدر: الموقع الرسمي لمحضنة بسكرة، متوفر على الرابط: **http://www.pepiniere-entreprise-biskra.com**

ويتوقع أن تحقق هذه المشاريع 589 منصب عمل دائم و40 منصب عمل مؤقت، وقد تم تحقيق 92 منصب لحد الآن،[21] وذلك لما تتميز به المشاريع المقاولاتية من قدرة عالية على توفير فرص العمل، كما أنها وسيلة لتحفيز التشغيل الذاتي والعمل الخاص فضلا عن أنها تحتاج إلى تكلفة رأسمالية منخفضة نسبيا لبدء النشاط فيها، وكذلك تتميز هذه المشروعات بقدرتها على توظيف العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة،

كما أنها تعطى فرصة للتدريب أثناء العمل لرفع القدرات والمهارات،إضافة لانخفاض نسبة المخاطرة فيها، وتساهم في تحسين الإنتاجية وتوليد وزيادة الدخل، مما يدفع مسيرة التنمية على المستوى المحلي وكذا تعزيز جهود التنويع الاقتصادي،[22] والجدول التالي يوضح مساهمة المشاريع المقاولاتية المحتضنة من قبل مشتلة المؤسسات لولاية بسكرة خلال السنوات 2014، 2015، 2016 في توفير فرص عمل.

جدول رقم (04): مناصب العمل (الدائمة، المؤقتة والمحققة) للمشاريع المحتضنة خلال الفترة (2014-2016)

السنة	مناصب العمل الدائمة المتوقعة	مناصب العمل المؤقتة المتوقعة	مناصب العمل المحققة
2014	993 منصب عمل	540 منصب عمل	89 منصب عمل
2015	761 منصب عمل	40 منصب عمل	72 منصب عمل
2016	589 منصب عمل	40 منصب عمل	92 منصب عمل
من2014 إلى 2016	2343 منصب عمل	620 منصب عمل	253 منصب عمل

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات المقدمة من خلال مقابلة مع نائب مدير مشتلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولاية بسكرة.

ونلاحظ من خلال (الجدول رقم 03) مساهمة المشاريع المقاولاتية المحتضنة من قبل المشتلة خلال الفترة الممتدة من (2014-2016) بتوفير فرص عمل لابأس بها على المستوى المحلي للولاية والمقدرة بـ 253 منصب عمل مرشحة للزيادة، وذلك في ظل عدد المناصب المتوقعة والمقدرة بـ 2343 منصب عمل دائم و620 منصب عمل مؤقت.

الخاتمة: تعد حاضنات الأعمال إطار متكامل لبيئة تتوفر على المكان والتجهيزات والخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة والتنظيم، مخصصة لمساعدة أصحاب الأفكار أو المؤسسات المنشأة حديثا في إدارةوتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى رعايتها ودعمها، وذلك لتخفيف المخاطر المعتادة وتوفير فرص أكبر للنجاح، بهدف استمرارية هذه المشاريع، ومن خلال دراستنا لدور مشتلة المؤسسات في دعم المشاريع المقاولاتية على مستوى ولاية بسكرة، توصلنا إلى جملة من النتائج والتوصيات التي نلخصها فيما يلي:

1. **نتائج الدراسة:** على ضوء الهدف المحدد للدراسة، والموضوعات التي تناولناها، فقد أمكن الوصول إلى النتائج التالية:

- تعد حاضنات الأعمال بمثابة حلقة الوصل الرامية إلى حماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى مرحلة نضجها وتمتعها بالقدرة على الاستمرار في نشاطها مما يحتم على حاضنات الأعمال الانفصال عن هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفتح المجال نحو دعم مشاريع صغيرة ومتوسطة

أخرى، حيث أن عملية الاحتضان والمرافقة للمشروعات الناشئة من قبل حاضنات الأعمال تزيد من فرص نجاح واستمرار هذه المشاريع.

- تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة المحرك الأساسي للنشاط والنمو الاقتصادي في معظم بلدان العالم، حيث تتمتع تلك المؤسسات بسمات وخصوصيات مميزة مثل المرونة، القدرة على التغيير السريع، القدرة على الابتكار والتطوير وتعتبر العنصر الرئيسي في استيعاب العمالة وتجعلها الموظف الأول في الاقتصاد والمحرك الفعلي للاستثمار والنمو الاقتصادي، ناهيك عما تتميز به من قدرات كامنة تدفع بالاقتصاد والمنافسة إلى الإمام.
- على الرغم من الأهمية التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خطة التنمية في الجزائر، إلا أنها تعاني مجموعة من مشاهد التحدي ،كتعقيد بيئة الأعمال التي تتسم بالمنافسة والتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتسارعة ومشاكل التمويل ، والتسويق... وصولا إلى مشاكل أعمق وأوسع تتعلق ببعث المشاريع وتحويل الفكرة المبدعة إلى مشروع قادر على النمو والاستمرار.
- تساهم مشتلة المؤسسات في ولاية بسكرة بدعم ومرافقة المشاريع المقاولاتية بشكل فعال وبنسبة احتضان تصل إلى 100%، من خلال استفادة هذه المشاريع من مجموعة من موارد الدعم والخدمات المصممة والمدارة من قبل إدارة الحاضنة، والتي أما أن تقوم الحاضنة بتزويدها للمشروعات الناشئة بشكل مباشر أو عن طريق شبكة من علاقاتها، الأمر الذي يؤدي إلى دعم القطاع الخاص وتوفير فرص عمل وتحسين الإنتاجية وتوليد وزيادة الدخل وذلك لدورها في التشغيل الذاتي لأصحاب الأفكار الريادية في إقامة مشاريعهم الخاصة المدرة للدخل، والمشغلة للعمالة، مما يدفع مسيرة التنمية على المستوى المحلي وكذا تعزيز جهود التنويع الاقتصادي.

2. *التوصيات:* مما سبق يمكن القول أن هيئات المرافقة المقاولاتية ودعم إنشاء المشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يجب أن تحضي باهتمام أكبر لتفعيل وتنشيط دورها في ترقية ديناميكية إنشاء المشاريع، وذلك من خلال:

- تفعيل دور هذه الهيئات من خلال العمل على انتهاج واتباع الأساليب العلمية في عمليات الدعم والمرافقة وتفعيل القوانين والسياسات المرسومة بالإضافة إلى اضفاء بعض التعديلات على المحيط الاستثماري، فالتنمية الاقتصادية وتنمية روح المقاولة وإنشاء المؤسسات هي نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل، كالثقافة، والنظام التعليمي وهيئات دعم المقاولاتية ومرافقة المؤسسات الصغيرة بالإضافة إلى توفير المناخ الاستثماري الملائم لإنجاح هذا التوجه.

- تنمية مناخ الأعمال وتخفيف الإجراءات الإدارية في إنشاء المؤسسات وتفعيل الحوكمة والرقابة ومحاربة الفساد الإداري.
- توسيع المعارض الدورية الداخلية والخارجية للمساهمة في تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة، وكذا إنشاء شركات أو وكالات متخصصة في التسويق لمساندة المؤسسات الصغيرة كقنوات لتوزيع وتصدير منتجات هذه المؤسسات، وتشجيع التعاقد بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة.
- تفعيل دور حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات في دعم المؤسسات الصغيرة وتوسيعها لتشمل مناطق أخرى.

الإحالات والمراجع:

[1]عيسى بن ناصر، حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد18، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، مارس2010، ص51.

[2]بركان دليلة، حايف سي حايف شيراز، حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر–ANGEMولاية بسكرة–،الملتقى الوطني" إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"يومي 19/18أفريل2012، جامعة ورقلة، ص3.

[3]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد77، ديسمبر 2001، ص06.

[4]المرجع السابق، ص08.

[5]زميت الخير، مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–واقع التجربة الجزائرية–، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2015/2014، ص22.

[6]انظر: إيهاب مقابلة، البنوك التجارية وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 132، 2017، ص ص.6،7

7مصطفى يوسف كافي، بيئة وتكنولوجيا إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص ص63،62.

[7]NBIA:"what is incubators" .disponible le site web :www.nbia.org/resource center/what is/ index.php.

[8]محمد الحناوي وآخرون، حاضنات الأعمال، الدار الجامعية، القاهرة، 2001، ص 27.

[9]شلبي نبيل، نموذج مقترح لحاضنات تقنية بالمملكة العربية السعودية، ندوة"واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها"، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، أيام8–2002/10/9، ص11.

[10]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 13الصادر 26فيفري سنة 2003، ص13.

[11]ميسر إبراهيم أحمد وآخرون، الأدوار الإستراتيجية المرتقبة لحاضنات الأعمال، مركز الدراسات الاقتصادية، الموصل، العراق، 2004، ص43.

[12] انظر:– عبد الرحمان بن عبد العزيز مازي، "دور حاضنات الأعمال في دعم المنشآت الصغيرة"، ندوة واقع مشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، الغرفة التجارية والصناعية بالرياض، 29/28 ديسمبر 2002. بركان دليلة، حايف سي حايف شيراز، حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر–ANGEMولاية بسكرة–،مرجع سبق ذكره، ص6.

[13] بن قطاف أحمد، دور برامج احتضان الأعمال في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة "دراسة لبعض التجارب العالمية مع الإشارة لتجربة الجزائر، مجلد الاقتصاد الجديد، العدد14، المجلد01، 2016، ص ص 143–144.

[14] انظر:–رحيم حسين، نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد02،2003، ص171.

[15]جابر مهدي، أثر حاضنات المشروعات في تعزيز ريادة الأعمال بمدينة عنابة، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العدد16، 2015، ص154.

[16]-- شريف ريحان، ريم بونوالة، حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة- نموذج مقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات-،

[17] الموقع الالكتروني لمشتلة المؤسسات لولاية باتنة، متوفر على: www.pepiniere-entreprises-batna.net، تاريخ الزيارة:2017/08/04، توقيت الزيارة :09:18.

[18]شريف ريحان، ريم بونوالة، مرجع سابق، ص ص 9-11.

[19]المعطيات المقدمة من خلال مقابلة مع نائب مدير مشتلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولاية بسكرة

[20] الموقع الالكتروني لمشتلة المؤسسات/ محضنة بسكرة متوفر على: www.pepiniere-entreprise-biskra.com ، تاريخ الزيارة:04 /2017/08، توقيت الزيارة:09:28.

[21] الموقع الالكتروني لمشتلة المؤسسات/محضنة بسكرة متوفر على: www.pepiniere-entreprise-biskra.com، تاريخ الزيارة:2017/08/04، توقيت الزيارة:09:40.

[22]الموقع الالكتروني لمشتلة المؤسسات/محضنة بسكرة متوفر على:www.pepiniere-entreprise-biskra.com، تاريخ الزيارة:2017/08/04، توقيت الزيارة :09:58.

[23]المشروعات الصغيرة والمتوسطة بارقة أمل للاقتصاد المصري، بنك التنمية الصناعية والعمال المصري، ادارة التخطيط والبحوث والتطوير الداخلي، ص 01.